خلال النصف الأول من 2019.. مسجلاً أعلى مستوياته التاريخية بدعم من تراجع الضغوط الاقتصادية

نمو الائتمان لدى البنوك الكويتية.. الأفضل في 5 سنوات

■ القروض الشخصية تظل المحرك الأول لنمو الائتمان لدى القطاع المصرفي

■ انحسار الضغوط على الائتمان خلال 2018 و2019.. بدعم تعافي أسعار النفط

المحلل المالي

انتعش سوق الائتمان في الكويت خلال النصف الأول من 2019 وسجل معدلات نمو مقبولة وتعتبر الأعلى منذ عام 2015، حيث بلغت نسبة نمو التسهيلات الائتمانية المصرفية خلال النصف الأول من 2019 وعلى أساس سنوي نحو 4,8٪، بالمقارنة مع نمو ضعيف في عامي 2016 و2017 بلغت نسبته 2,9٪ و3,1٪ على التوالي وأيضا نمو متواضع في 2018 بلغت نسبته 4,2٪، كما كان الارتفاع في جميع القطاعات التي توجهت إليها القروض.

وبالتالي بلغت محفظة التسهيلات الائتمانية نهاية شهر يونيو 2019 حوالي 37,88 مليار دينار، بالمقارنة مع 36,86 مليار دينار نهاية عام 2018، و36,14 مليار دينار نهاية يونيو من 2018، أي ما يعادل زيادة في محفظة القروض منذ بداية 2019 قيمتها 1,02 مليار دينار، وزيادة على أساس سنوي قيمتها 1,74 مليار دينار.

انحصار الضغوط

وتشير هذه البيانات إلى أن الضغوط على سوق الائتمان بدأت بالانحسار خلال عامي 2018 و2019، حيث استطاعت البنوك تمويل المشاريع الاقتصادية والنفطية والإنمائية وزيادة تمويلها للمشاريع العقارية والقطاع الاستهلاكي، بعد تراجع التحديات الاقتصادية نتيجة تماسك أسعار النفط فوق مستوى الـ 60 دولارا للبرميل وما نتج عنه من تراجع في العجز المالي ونمو اقتصادي ملحوظ.

وكذلك تبقى التسهيلات الشخصية المحرك الرئيسي للنمو والقاعدة الأساسية لسوق الائتمان المحلي، حيث شكلت 42,3٪ من المحفظة الائتمانية للبنوك، بالإضافة إلى مشاريع القطاع الخاص.

التسهيلات الشخصية

على صعيد محفظة الائتمان وتوزيعها على القطاعات ومعدلات نموها، يتبين ان في 5 سنوات ارتفعت حصة التسهيلات الشخصية من اجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية من 40٪ عام 2014 الى 42,3٪ في يونيو 2019 لتسجل 15,9 مليار دينار أي ما يعادل زيادة إجمالية قدرها 3,4 مليارات دينار وبمعدل نمو سنوي متراكم نسبته 5٪ في 5 سنوات، وكانت المحرك الرئيسي لنمو سوق الائتمان المحلي، حيث ساهمت بنحو 50٪ من إجمالي الارتفاع في محفظة التسهيلات الائتمانية الذي بدوره بلغ 7 مليارات دينار خلال الفترة نفسها. وأيضا ارتفعت التسهيلات الشخصية خلال النصف الأول من 2019 بنسبة 4,9٪ على أساس سنوي.

القروض العقارية

أما حصة القطاع العقاري من إجمالي التسهيلات الائتمانية فقد انخفضت في 5 سنوات من 26٪ في 2014 الى 22,5٪ في يونيو 2019 لتسجل 8,6 مليارات دينار وبمعدل نمو سنوي متراكم نسبته 1,4٪.

وشهدت القروض الى القطاع العقاري ارتفاعا ملحوظا خلال شهر يونيو 2019 وعلى اساس سنوي نسبته 8,9٪، وذلك نتيجة ارتفاع سيولة القطاع العقاري وثبات أسعاره بعد فترة من الانخفاض. بينما كانت حصة قطاع التجارة من التسهيلات الائتمانية الإجمالية دون تغيير عند 9٪ بالمقارنة مع 9٪ وبمعدل نمو سنوي متراكم نسبته 3,8٪ لتسجل محفظة التسهيلات للتجارة حوالي 3,42 مليارات دينار.

شركات الاستثمار

أما الانخفاض الكبير فكان في التسهيلات الائتمانية للشركات الاستثمارية، حيث انخفضت حصتها من إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية الإجمالية للقطاع المصرفي من 5٪ لعام 2014 الى 3,2٪ نهاية شهر يونيو 2019، ولكن لاحظنا منذ بداية 2019 انتعاشا في القروض إلى الشركات الاستثمارية، حيث ارتفعت خلال النصف الأول من 2019 وعلى اساس سنوي بنسبة 1,5٪ لتسجل 1,15 مليار دينار نهاية شهر يونيو 2019، بعد ان كانت انخفضت بنسبة 12,5٪ خلال الفترة المقابلة من 2018 وذلك نتيجة لانتعاش أسعار الأسهم وعودة الشركات الاستثمارية الى تحقيق الارباح الجيدة والإيرادات المتنوعة وبنمو ملحوظ في عامي 2018 و2019.

حصة الإنشاء

كما انخفضت حصة القروض لقطاع الإنشاء في 5 سنوات من 6٪ الى 5,4٪ لتسجل 2 مليار دينار نهاية شهر يونيو 2019 وبمعدل نمو سنوي مركب نسبته فقط 1,2٪ ما بين عامي 2014 و2019، اما القروض لقطاع الصناعة فقد انخفضت حصتها من سوق الائتمان من 6٪ الى 5,3٪ خلال الفترة ذاتها لتسجل 1,99 مليار دينار نهاية يونيو 2019 وبمعدل نمو سنوي مركب نسبته 2,7٪.

«ميد»: 62,5 مليار دولار قيمة مشاريع الغاز بمنطقة الشرق الأوسط

الكويت ثالث أكبر أسواق المنطقة في صناعة الغاز.. تنفذ مشاريع بـ 8,5 مليارات دولار بنسبة 14٪ من السوق الإقليمية

محمود عيسى

في تقرير لها عن صناعة الغاز في المنطقة، قالت مجلة «ميد» ان الطلب العالمي القوي على الغاز الطبيعي يعد محركا رئيسيا للنفقات الرأسمالية على الخطط والمشروعات الأولية من قبل أصحاب مشاريع الشرق الأوسط.

وتعتبر الكويت ثالث أكبر سوق لصناعة الغاز في المنطقة في ضوء ما يصل الى 8,5 مليارات دولار من المشاريع قيد التنفيذ، ويمثل ذلك 14٪ من السوق الإقليمية للغاز، ويتصدر هذه المشروعات أعمال الحزمة الثانية من مجمع معالجة واسالة واستيراد الغاز الطبيعي والمقدرة تكلفتها بنحو 5,8 مليارات دولار في مشروع مصفاة الزور، وتحديث مصفاة ميناء الأحمدي بكلفة تصل الى 1,4 مليار دولار.

ونظرا لما يقرب من 62,5 مليار دولار من مشاريع الغاز التي هي قيد التنفيذ، وفقا لاحصاءات «ميد بروجكتس» التي تتتبع نشاطات المشاريع الإقليمية، فإن منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا تعتبر واحدة من أسواق الغاز الطبيعي الرائدة على مستوى العالم.

وبرغم الانخفاض المطرد في نشاط المشروعات منذ العام 2015، حيث أدى انخفاض عائدات النفط في المنطقة إلى تراجع الإنفاق الرأسمالي في المشروعات الأولية، إلا أن هناك الآن مؤشرات واضحة على ارتفاع نشاط المشروعات مرة أخرى، ويعزى ذلك جزئيا إلى ارتفاع الطلب المحلي على الغاز في الشرق الأوسط للاستخدامات المنزلية وتوليد الطاقة والتطبيقات البتروكيماوية.

ومن المتوقع أيضا أن يكون الغاز الطبيعي أسرع أنواع الوقود الأحفوري نموا على مستوى العالم، مدفوعا بزيادة استخدام الغاز في مزيج الطاقة. وفي هذا الاطار، تتوقع الوكالة الدولية للطاقة نمو الطلب العالمي على الغاز بمعدل 1,6٪سنويا خلال السنوات الخمس القادمة، ليصل إلى 4,3 تريليونات متر مكعب في عام 2023.

وقد ادى الطلب على الغاز الطبيعي المسال في المنطقة الى تعزيز الطلب العالمي على الغاز الذي ارتفع بنسبة 10٪ من 292 مليون طن سنويا في2017 إلى 320 مليون طن في عام 2018.

ومن المتوقع أن تساهم الصين بنسبة 43٪ من النمو في الطلب العالمي للغاز الطبيعي المسال في السنوات الخمس المقبلة، كما ستتجاوز اليابان باعتبارها أكبر مستورد للغاز الطبيعي مطلع عشرينيات القرن الحالي وفقا لوكالة الطاقة الدولية، كما لاتزال منطقة مينا أيضا مصدرا رئيسيا لنمو الطلب على الغاز الذي سيبلغ 2٪ سنويا على مدى السنوات الخمس المقبلة.

مشاريع غاز كبيرة

وتقدر الشركة العربية للاستثمارات البترولية (ابيكورب) ان تصل استثمارات دول المنطقة 186 مليار دولار في مشاريع الغاز من 2019 إلى 2023، حيث تتصدر المملكة العربية السعودية دول المنطقة من حيث نشاط مشروعات الغاز بقيمة 22,7 مليار دولار، وهناك مشاريع قيد التنفيذ بنسبة 36٪ من النشاط الإقليمي. ويعزى ذلك الى خطط التوسع في الطاقة الانتاجية للحقول القائمة، بما في ذلك حقل غاز المرجان وبري حيث اعلن عن استثمار ما يصل الى 18 مليار دولار فيهما.

وانتهت المجلة الى القول ان كلا من الجزائر وعمان ومصر والإمارات العربية المتحدة لديها أيضا مشروعات كبيرة قيد التنفيذ في قطاع الغاز.

«التجارة»: 525 ألف دينار رسوم معاملات تجارية في يوليو

قالت وزارة التجارة والصناعة إنها تحصلت على 525 ألف دينار، نظير رسوم معاملات تجارية مختلفة خلال شهر يوليو الماضي.

وأوضحت الوزارة في بيان صحافي، أنها تلقت 3550 طلب إيداع علامة تجارية عبر البوابة الإلكترونية و960 معاملة طلب تسجيل علامة تجارية و1368 معاملة نشر علامة تجارية و1222 معاملة لتسجيل علامة تجارية وإصدار شهادات لها.

وبينت أنها أنجزت 413 معاملة تجديد العلامات التجارية و608 طلبات تأشيرة بتغيير عنوان واسم مالك العلامة ونقل ملكيتها وشطب تسجيلها وتغيير اسم وكيل التسجيل، وأشارت إلى إنجاز 725 معاملة نشر التأشيرات منها 413 نشر التجديد للعلامات التجارية و216 تعديل اسم أو تغيير عنوان و87 نقل ملكية إضافة إلى تلقيها 14 طلب معارضة على تسجيل علامة تجارية وتسجيل 18 تظلما.

شعار وزارة التجارة

5,4 أرباح «سفن» في النصف الأول بنمو 14٪

أظهرت البيانات المالية لشركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن تحقيق الشركة أرباحا بقيمة 5,44 ملايين دينار في النصف الأول من العام الحالي، مقابل أرباح بنحو 4,78 ملايين دينار للفترة المماثلة من العام الماضي، بارتفاع نسبته 13,8٪.

وبحسب نتائج الشركة على موقع البورصة أمس، بلغت أرباح الربع الثاني من العام الحالي 2,8 مليون دينار، مقابل أرباح الربع الثاني من 2018 بقيمة 2,9 مليون دينار، ارتفاعا بنسبة 22,7٪ على أساس سنوي.

وقالت الشركة في بيانها إن ارتفاع الأرباح خلال فترات المقارنة يعود إلى الانخفاض في الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية. وكانت أرباح «سفن» ارتفعت 41٪ في الربع الأول من العام الحالي، لتصل إلى 2,65 مليون دينار، مقابل أرباح بقيمة 1,88 مليون دينار للفترة المماثلة بالعام الماضي.

596,5 ألف دينار أرباح «المنتجعات» بالنصف الأول بنمو 142٪

أظهرت البيانات المالية للشركة الدولية للمنتجعات تحقيق الشركة أرباحا بقيمة 596,5 ألف دينار في النصف الأول من العام الحالي، مقابل أرباح بنحو 246,67 ألف دينار للفترة المماثلة من العام الماضي، بارتفاع نسبته 141,8٪.

وبحسب نتائج الشركة على موقع البورصة أمس، بلغت أرباح الربع الثاني من العام الحالي 471,8 ألف دينار، مقابل أرباح الربع الثاني من 2018 بقيمة 203,49 آلاف دينار، بارتفاع بنسبة 131,9٪ على أساس سنوي.

وقالت الشركة في بيانها إن ارتفاع الأرباح خلال فترات المقارنة يعود إلى عقد إدارة وتطوير عقار سوق الصفاة. وكانت أرباح «المنتجعات» ارتفعت 189٪ في الربع الأول من العام الحالي، لتصل إلى 124,68 ألف دينار، مقابل أرباح بقيمة 43,18 ألف دينار بالفترة نفسها من العام الماضي.

وأعلنت الشركة الأحد الماضي أن موعد انسحابها من البورصة الكويتية سيكون اعتبارا من يوم الخميس 9 يناير 2020، وذلك بعد موافقة هيئة أسواق المال على طلب الشركة الانسحاب الاختياري من